

Distr.: General
1 June 2023
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره 2640 (2022) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة) حتى 30 حزيران/يونيه 2023، وطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ التقرير السابق (S/2023/236)، الصادر في 30 آذار/مارس 2023. ويقدم معلومات مستكملة عن البارامترات الأربعة لتنفيذ الولاية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (S/2023/36).

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية وغيرها من المستجدات ذات الصلة

ألف - عملية الانتقال السياسي

2 - عقب وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور في آذار/مارس، شرعت السلطات في تعميم الوثيقة بين سكان مالي. وأعلنت العديد من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة موقفها من عملية الإصلاح الدستوري. ومن بين الجهات المؤيدة حزب أديما - الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة، والاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية، وحركة معا من أجل مالي جديدة، وتجمّع يليما - التغيير، وتنسيقية الرابطات والمنظمات النسائية في مالي، والتحالف الديمقراطي من أجل السلام، والمجلس الأعلى للشئات المالي. وعلى العكس من ذلك، قامت حركة 5 يونيو/حزيران - تجمع القوى الوطنية - مالي كورا، وإطار الأحزاب والتجمعات السياسية من أجل العودة إلى النظام الدستوري، ونداء 20 شباط/فبراير من أجل إنقاذ مالي، ومنتدى منظمات المجتمع المدني، بدعوة السلطات إلى التخلي عن عملية الإصلاح الدستوري، كل منها على حدة.

3 - وفي 5 أيار/مايو، أعلنت الحكومة أن الاستفتاء الدستوري سيجرى في 18 حزيران/يونيه؛ وستبدأ الحملة الانتخابية للاستفتاء في 2 حزيران/يونيه وتنتهي في 16 حزيران/يونيه، وسيبدلي أفراد قوات الدفاع



والأمن المالية بأصواتهم مسبقا في 11 حزيران/يونيه. ورحبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالإعلان عن الموعد الجديد باعتباره خطوة هامة في تنفيذ الجدول الزمني الانتقالي. وكذلك رحبت لجنة المتابعة المحلية، التي تضم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثة المتكاملة، بالإعلان ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكافي لمالي في هذا المسعى. وفي 9 أيار/مايو، رحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا بالإعلان ودعا جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة إلى إشراك السلطات الانتقالية بشكل بناء في بناء دولة ديمقراطية شاملة للجميع وتمتلك القدرات.

- 4 - وفي غضون ذلك، يجري تشغيل الهيئة الجديدة لإدارة الانتخابات، وهي الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، في المناطق، وتتوخى الهيئة إنشاء 994 فرعا محليا للتنسيق في 19 منطقة، وفي مقاطعة واحدة، و 159 دائرة، و 815 بلدية. وقد أنجزت رسميا عملية اختيار أعضاء الهيئة الذين سيوفدون إلى هذه الفروع في 15 أيار/مايو. وفي 10 أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء مرسوما يعدل بعض أحكام القانون الانتخابي لتيسير التحضير للاستفتاء. وتشمل أحكامه إمكانية استخدام الناخبين لبطاقة الناخب الحالية بدلا من بطاقة الهوية البيومترية التي يجري طرحها. ويقر المرسوم بتعقد إنشاء الهيئة الجديدة لإدارة الانتخابات وأثرها على الجدول الزمني للعملية الانتقالية، ويسمح لوزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية بتكملة أنشطة الهيئة.
- 5 - وقُدِّم أيضا دعم متعدد الأوجه في سياق الأعمال التحضيرية للانتخابات. وواصلت البعثة تسويق الدعم التقني واللوجستي المقدم مع نظرائها الماليين من خلال الفريق العامل المشترك بين الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات والبعثة. وفي 5 نيسان/أبريل، سلّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدات حاسوبية تبلغ قيمتها نحو 530 000 دولار إلى الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. وتواصل البعثة دعم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية من خلال تنفيذ مبادرات متنوعة. فعلى سبيل المثال، نظمت البعثة في أيار/مايو حلقة عمل تجريبية في غاو بشأن القيادة والخطابة لفائدة 40 امرأة من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وستجرى حلقة العمل هذه في مناطق أخرى من شمال ووسط مالي.

باء - اتفاق السلام والمصالحة في مالي

- 6 - واصل فريق الوساطة الدولية مشاوراته مع الأطراف لتسهيل استئناف عمل آليات الرصد. وفي 7 نيسان/أبريل، قُدِّمَت إليه مقترحات لالتماس مشاركته فيما يتعلق بالمسائل التي تدور حول ما يلي: (أ) الإصلاحات السياسية والمؤسسية، بما في ذلك تحديد التدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تيسير تنفيذ اتفاق السلام والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها؛ (ب) مسائل الدفاع والأمن، ولا سيما التعجيل بتشغيل اللجنة المخصصة المكلفة بحل المسائل المتعلقة بالمتصلة بالتسلسل القيادي داخل قوات الدفاع والأمن الوطنية، وإدماج كبار المسؤولين المدنيين التابعين للحركات في قوات الدفاع والأمن المالية وفي مؤسسات الدولة، والتدابير التحضيرية لبدء عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومراجعة الترتيبات الأمنية الحالية؛ (ج) إطلاق فعلي لمشاريع التنمية المتفق عليها في إطار صندوق التنمية المستدامة وتحديد مشاريع إضافية ذات أولوية، فضلا عن توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية لدعم المجتمعات المحلية المتضررة؛ (د) دور فريق الوساطة الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بسلطة التحكيم الخاصة به. ولم تبلغ الأطراف حتى الآن ردودها الرسمية على هذه المقترحات. وواصل ممثلي الخاص لمالي ورئيس فريق الوساطة العمل مع الأطراف لكفالة التوصل إلى فهم مشترك للإجراءات المقترحة وسبل المضي قدما. وعلى نفس المنوال، زار وزير خارجية الجزائر الجديد، أحمد عفاف، باماكو في الفترة من 23 إلى 25 نيسان/أبريل

لحث الأطراف الموقعة على التقيد التام بالمقترحات التي قدمها فريق الوساطة الدولية. وفي 12 أيار/مايو، اجتمع وزير المصالحة والسلام والتماسك الوطني، العقيد إسماعيل واغي، مع ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية وممثلي ائتلاف الجماعات المسلحة في كيدال لإعادة بناء الثقة وتيسير استئناف عمل آليات الرصد. وكرر تأكيد التزام الحكومة باتفاق السلام واغتنم الفرصة لزيارة الكتيبة المعاد تشكيلها برفقة مسؤولين من الحركات الموقعة، مشدداً على أن استمرار انتشارها في كيدال يشهد على التزام الأطراف بالسلام.

7 - وقد حدثت هذه التطورات على خلفية تصاعد التوترات بين الطرفين في أعقاب تحليق طائرة تابعة للقوات المسلحة المالية في 5 نيسان/أبريل فوق مواقع في شمال مالي، بما في ذلك كيدال. وقامت البعثة على الفور بالتنسيق مع الأطراف الموقعة في العاصمة وعلى المستوى الإقليمي للمساعدة في تخفيف حدة التوترات، وأصدرت بياناً يدعو الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. وفي 6 نيسان/أبريل، عقد فريق الوساطة الدولية اجتماعاً وكرر دعوته للأطراف الموقعة بالامتناع عن الإدلاء ببيانات والقيام بأعمال يمكن أن تعرض للخطر الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام. وفي 24 نيسان/أبريل، أصدر رئيس أركان الدفاع بلاغاً أعلن فيه عن تنفيذ عملية كبيرة في تينفاديماتا بمنطقة ميناكا، أفيد بأنها أسفرت عن اعتقال 12 متطرفاً مزعوماً. وفي البلاغ، دعا الجماعات المسلحة الموقعة إلى تنسيق تحركاتها مع القوات المسلحة المالية لمنع حدوث التوترات في الميدان. وقد حُددت هوية اثنين من المعتقلين الـ 12 على أنهما عضوين في كتيبة القوات المسلحة المعاد تشكيلها في ميناكا، وقد أطلق سراحهما في نهاية المطاف. وفي 27 نيسان/أبريل، أصدرت تنسيقية الحركات الأزوادية بلاغاً يشير إلى أن الأشخاص العشرة المتبقين الذين اعتقلتهم القوات المسلحة المالية وأفراد الأمن الأجانب للاشتباه في ضلوعهم في الإرهاب كانوا من مقاتلي الحركة الموقعة على الاتفاق ودعت إلى إطلاق سراحهم. ولتفادي وقوع المزيد من هذه الحوادث في هذا المشهد الأمني الذي يزداد تقلباً، تعمل البعثة مع الأطراف في اتفاق السلام للسعي إلى إجراء تفتيح توافقي للترتيبات الأمنية.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

8 - واصلت البعثة تقديم الدعم لجهود الدولة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى، بما في ذلك من خلال تنفيذ مبادرات إدارة النزاعات. وفي هذا الصدد، أنشئت سبع لجان جديدة للمصالحة المجتمعية، وُزب أعضاؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لذلك، تدخل مستشار الحكومة للشؤون الاقتصادية والمالية في 8 نيسان/أبريل في سين بـ/نرة دجينييه بمنطقة موبتي لإدارة نزاع على الأراضي أعاق الترسيم النهائي لمسار من مسارات الترحال الرعوي المهمة يمر عبر أراض زراعية. وواصلت البعثة دعم تجديد لجان الأراضي لمنع نشوب النزاعات وحلها، وتحسين الحوكمة، وبسط سلطة الدولة، مع المساهمة في إضفاء الشرعية على سلطة الدولة على مستوى المجتمعات المحلية والقرى، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لنفوذ الجماعات المتطرفة. وفي الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو، قَدّمت البعثة الدعم التقني واللوجستي لقاضي دوينتزا، بمنطقة دوينتزا، في عقد جلسات استماع مدنية وجنائية ضمن ولايته القضائية.

ثالثاً - التطورات الأمنية واستجابة البعثة

9 - استمر القتال في منطقتي غاو وميناكا، ووسّع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرته. وفي وسط مالي، لا تزال الجماعات المنتسبة إلى جماعة نصرة الإسلام

والمسلمين تشكل تهديدا كبيرا، كما يتضح من الهجمات المعقدة التي شُنّت على سيفاري في 22 نيسان/أبريل. وتتواصل أيضا في جنوب مالي وغربها هجمات المتطرفين ضد أهداف تابعة للدولة، مثل مراكز الجمارك ومراكز حراسة الغابات. واستتادا إلى الأرقام التي جمعتها البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 22 أيار/مايو 2023، لقي ما مجموعه 1 002 مدنيا مصرعهم وأصيب 445 آخرين بسبب النزاع المسلح وحوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأعمال الإجرامية، مما مثل انخفاضا مقارنة بما مجموعه 1 556 قتيلا من المدنيين و 530 جريحا في الفترة من 1 تموز/يوليو 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. ويمكن أن يعزى الانخفاض في عدد الضحايا المدنيين إلى الضغط الذي تمارسه العمليات العسكرية للقوات المسلحة المالية على الجماعات المتطرفة فضلا عن تغيير التكتيكات التي تتبعها هذه الأخيرة (مثل إصدار إنذارات نهائية للسكان للمغادرة قبل شنّ الهجمات).

شمال مالي

10 - في منطقة تمبكتو، تركزت أنشطة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في دائرة غورما راروس، حيث كانت هاتان الجماعتان تتقاتلان على النفوذ. وردا على ذلك، كثفت القوات المسلحة المالية وجودها. وفي 1 نيسان/أبريل، دمر هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع والأمن المالية تقع على بعد حوالي 2,5 كيلومتر من معسكر غوندام التابع للبعثة. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. واستمر التنسيق بين البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية، مما أسفر عن تسير ثلاث دوريات أسبوعيا لتوفير الأمن للسكان المدنيين في مدينة تمبكتو، فضلا عن تسير دوريات راجلة وآلية في دائرتي بير وغوندام. وفي غوندام، ما برحت البعثة تسير دوريات بعيدة المدى إلى نيافونكي ودير وتونكا أسبوعيا دعما لحرية تنقل الأشخاص وحركة البضائع. ودعمت البعثة إجراء حلقتي عمل إقليميتين بشأن تعزيز قدرات اللجان الأمنية الاستشارية في الفترة من 4 إلى 6 نيسان/أبريل، وفي الفترة من 10 إلى 12 نيسان/أبريل في تمبكتو. وعلى النحو المتوخى في اتفاق السلام، كان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون، وممثلون عن قوات الدفاع والأمن المالية وعن المجتمع المدني.

11 - وفي منطقة غاو، شهدت دائرة أنسونغو أكبر عدد من الحوادث المتعلقة بأنشطة الجماعات المتطرفة وأعمال الإجرام الانتهازية. وفي 20 نيسان/أبريل، هاجم مقاتلون مزعمون من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى موقعا للقوات المسلحة المالية في قرية لايبزانغا، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة آخر. واحتجاجا على تزايد انعدام الأمن، أغلق السكان المحليون في بارا طريق غاو - أنسونغو في 26 نيسان/أبريل. وردا على ذلك، عززت القوات المسلحة المالية دورياتها في المنطقة. وفي 10 و 11 أيار/مايو، سيّرت البعثة أيضا دوريات في قرية بارا، وفي 11 أيار/مايو، قامت بطلة جوية بهدف الردع بالتنسيق مع القوات المسلحة المالية لردع الجماعات المتطرفة عن القيام بأنشطة في المنطقة. وفي أنسونغو، أصلحت البعثة معسكر للجيش دعما لنشر القوات المسلحة المالية وتحسين الظروف المعيشية للجنود الماليين. وفي إطار المشروع نفسه، وامتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، شيدت البعثة نقطة تفتيش لقوات الدفاع والأمن المالية دعما لجهودها الرامية إلى توفير الأمن في بلدة أنسونغو والمناطق المحيطة بها. وفي غاو وأنسونغو، سيّرت البعثة دوريات يومية لضمان حماية البلدات والمواقع التي يقيم فيها النازحون داخليا.

12 - وفي منطقة ميناكا، اقتحمت عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قرية تيدرمين في 10 نيسان/أبريل، مما يشير إلى توسع وجود الجماعة ليشمل جميع الدوائر الست في المنطقة. ونفذت القوات المسلحة المالية عمليات في دوائر أنديرامبوكان وإنيكار وتيدرمين. وفي 31 آذار/مارس، نفذت القوات المسلحة المالية طلعات بهدف فرض الهيمنة والردع غطت مدينة ميناكا وتينغاديماتا ودائرة أنديرامبوكان. ونفذت طلعات جوية مماثلة في وقت لاحق، يومي 12 و 17 نيسان/أبريل، في تالاتي (منطقة غاو) و دئرتي تيدرمين وميناكا. وفي 11 نيسان/أبريل، أجرت البعثة عملية إجلاء طبية لجنديين من القوات المسلحة المالية كانا قد أصيبا بجروح خلال الهجوم الذي شنته تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على تيدرمين. وأدى استمرار القتال إلى موجات جديدة من النزوح. وفي نهاية نيسان/أبريل، بلغ عدد النازحين 78 484 نازحا مسجلا يعيشون في 23 موقعا مختلفا في ميناكا. ولضمان أمن السكان المحليين والنازحين، سَيرت البعثة دوريتين نهاريتين ودوريتين ليليتين طوال أيام الأسبوع في مدينة ميناكا، وقد شملت الدوريات المواقع التي يقيم فيها النازحون داخليا. وإضافة إلى ذلك، تُسير دوريات مشتركة مع قوات الأمن المالية ثلاث مرات أسبوعيا، وتوفر البعثة الوقود لهذه الأنشطة المشتركة.

13 - وفي 21 أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع استهدف قافلة تابعة للبعثة على بعد 12 كيلومترا من تساليت بمنطقة كيدال. ولم يصب أي من حفظة السلام بجروح خطيرة.

وسط مالي

14 - منذ 30 حزيران/يونيه 2022، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة لتحسين الحالة، ظلت المناطق الوسطى في مالي تعاني مستوى عاليا من انعدام الأمن.

15 - وفي 22 نيسان/أبريل، شنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هجمات معقدة على قواعد القوات المسلحة المالية في مدينة سيفاري، بما في ذلك على قاعدة القوات الجوية، بجوار المطار ومعسكر البعثة. وأسفرت الهجمات عن مقتل 10 مدنيين، وإصابة 61 آخرين، وألحقت أضرارا جسيمة بالبنية التحتية المدنية، بما شمل 20 منزلا وملجأ للنازحين داخليا في حي ساريمبا. وإجمالا، أثرت الهجمات على نحو مباشر على 366 مدنيا، من بينهم 144 نازحا داخليا. وقدمت السلطات المحلية ودوائر العمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري المساعدة الإنسانية.

16 - وظلت القوات المسلحة المالية تتفقد عمليات مكافحة الإرهاب في مختلف المواقع، مثل دوينتزا وهابر (منطقة دوينتزا)، وفي باندياغارا ودورو (منطقة باندياغارا) لتحرير المناطق من وجود الجماعات المتطرفة. وتواصلت الهجمات الانتقامية التي تشنها الجماعات المتطرفة ضد المدنيين المشتبه في تعاونهم مع قوات الدولة، والتي انطوت أحيانا على اختطاف أفراد، منهم أفراد من السلطات العرفية. وعقب ورود تقارير عن توجيه إنذار نهائي للسكان المحليين في ديبيري بسبب تعاونهم مع القوات المسلحة المالية وسماحهم بتسيير دوريات تابعة للبعثة في المنطقة، اختطف رئيس القرية في 15 نيسان/أبريل، وأطلق سراحه في نهاية المطاف في 25 نيسان/أبريل دون أن يصاب بأذى. وألغيت مهمة ميدانية كانت البعثة قد قررت إفادها إلى ديبيري، في إطار خططها للتنوعية والحماية، خشية أن تؤدي إلى رد انتقامي ضد المجتمع المحلي. وتخطط البعثة لاستئناف أنشطتها وتقييم أفضل السبل للمضي قدما بالتشاور مع السلطات والمجتمعات المحلية. وواصلت البعثة تسيير دورياتها حول دوينتزا، وتسيير القوافل والدوريات على طول الطريق RR30 باتجاه تمبكتو، والطريق RN-16 شمال موبتي، وعلى طول الطريق RN-15 إلى باندياغارا، بما في ذلك حماية

البنى التحتية الحيوية لجسري يواكاندا وسونغو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرّضت البعثة لأربع هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في وسط مالي، ولكنها لم تلحق إصابات خطيرة بقوات حفظ السلام.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

17 - واصلت البعثة دعم السلطات المالية في تعزيز الإطار المؤسسي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي 20 نيسان/أبريل، وقعت البعثة ووزارة العدل وحقوق الإنسان مذكرة تفاهم لتقديم الدعم التقني لجهود الحكومة الرامية إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك من خلال تفعيل المديرية الوطنية لحقوق الإنسان المكلفة بتبسيط ورصد احترام حقوق الإنسان في مختلف مؤسسات الدولة. وكذلك قدّمت البعثة الدعم للسلطات المالية في إعداد التقرير الوطني للبلد للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، التي عقدت في 2 أيار/مايو. وبدعم من البعثة، واصلت قوات الدفاع والأمن المالية جهودها لإدماج حقوق الإنسان في عملياتها ومؤسساتها. وشمل التعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية مشروع تزويد مكتب رئيس أركان الدفاع بفريق وطني من المدربين وإصدار دليل للتدريب في مجال حقوق الإنسان صمم خصيصاً لقوات الدفاع والأمن المالية.

18 - ويشير رصد وتوثيق أعمال العنف ضد المدنيين خلال شهر نيسان/أبريل إلى أن الجماعات المتطرفة لا تزال هي المسؤول الرئيسي عن ارتكاب هذه الأفعال، تليها جماعات الدفاع عن النفس والمليشيات المسلحة، والجماعات المسلحة الموقعة. ووثقت بعض انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال العمليات التي قامت بها القوات المسلحة المالية. وإجمالاً، تحققت البعثة من 33 انتهاكا و 99 تجاوزا لحقوق الإنسان. وشملت هذه الانتهاكات والتجاوزات مقتل 89 شخصا وإصابة 31 شخصا واختطاف 12 شخصا أو اختفائهم قسراً.

19 - وفي 12 أيار/مايو، نشرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً لتقصي الحقائق خلص إلى وجود مؤشرات قوية على أن قوات القوات المسلحة المالية وأفراد الأمن الأجانب قتلوا أكثر من 500 شخص خلال عملية عسكرية استمرت خمسة أيام في قرية مورا في منطقة موبتي بوسط مالي في آذار/مارس 2022. وأوصى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن تنشر السلطات المالية نتائج التحقيقات التي أعلنت عن إجرائها في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في مورا، وأن تقاضي جميع الجناة المزعومين وأن تكفل إمكانية لجوء الضحايا و/أو أفراد أسرهم إلى العدالة وحصولهم على الجبر الكامل عند الاقتضاء.

20 - وفي 13 أيار/مايو، أصدرت الحكومة الانتقالية بلاغاً ذكرت فيه أنها "تدين بشدة هذا التقرير المتحيز الذي يستند إلى قصة وهمية ولا يستوفي المعايير الدولية المعمول بها". ورأت الحكومة الانتقالية أنه "لم يُقتل أي مدني من مورا خلال العملية العسكرية". وأشارت الحكومة الانتقالية إلى التحقيق القضائي الذي بدأته في 9 نيسان/أبريل 2022، فقالت إن "حكومة مالي مصممة على اختتام هذا الإجراء بنجاح، في ظل الامتثال الصارم لحقوق الإنسان وباستقلالية تامة". وفيما يتعلق باستخدام البعثة للصور الساتلية لأغراض تقصي الحقائق، ذكرت الحكومة الانتقالية كذلك أنها ستفتح على الفور تحقيقاً قضائياً ضد بعثة تقصي الحقائق والمتواطئين معها بتهمة "التجسس" و "تقويض الأمن الخارجي للدولة" و "التأمر العسكري". وفي

19 أيار/مايو، كتبت وزارة الخارجية المالية إلى البعثة تطلب قائمة بالأفراد الذين شاركوا في بعثة تقصي الحقائق.

21 - وفي نيسان/أبريل، سجلت الأمم المتحدة وشركاؤها غير الحكوميين وقوع 470 حادثة عنف جنسي، من بينها 51 حادثة من حوادث العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع. وكانت جميع الضحايا من الإناث، منهن 11 فتاة تتراوح أعمارهن بين 12 و 17 عاما. وشكلت عناصر الجماعات المسلحة الموقعة 18 في المائة من الجناة والعناصر المسلحة المجهولة الهوية 82 في المائة. وتحققت الأمم المتحدة من انتهاكات جسيمة طالت 154 طفلا من بينهم 5 أطفال وقعوا ضحايا انتهاكات مزدوجة. وشملت هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال واستخدامهم (96 طفلا)، والقتل والتشويه (32 طفلا)، والعنف الجنسي (3 أطفال)، والاختطاف (6 أطفال)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (8 أطفال)، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال (9 أطفال).

خامسا - الحالة الإنسانية

22 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. وقدرت المنظمات الإنسانية العاملة من خلال خطة الاستجابة الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة أنه، في عام 2023، سيحتاج زهاء 8,8 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية في جميع أنحاء البلاد - بزيادة قدرها 17 في المائة عن 2022. وتتركز أشد الاحتياجات الإنسانية في نواحٍ من مناطق موبتي وتمبكتو وغازو وكيدال وميناكا.

23 - واعتبارا من 30 نيسان/أبريل، قدر إجمالي عدد النازحين بما عدده 375 539 فردا، بانخفاض نسبته 8,9 في المائة عن عدد النازحين في كانون الأول/ديسمبر 2022 البالغ 412 387 نازحا: 208 210 نازحين داخليا، أو 55 في المائة، في المناطق الوسطى، في باندياغارا ودوينترا وموبتي وسان وسيغو؛ و 151 384 نازحا داخليا، أو 40 في المائة، في مناطق غازو وكيدال ميناكا وتمبكتو. وأدى تزايد انعدام الأمن في منطقتي كيدال وميناكا إلى زيادة النزوح منهما، في حين أدى التحسن النسبي في الأمن في منطقتي موبتي وسيغو إلى انخفاض عدد النازحين منهما. بيد أن أكثر من 3 ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في منطقتي موبتي وسيغو وجزءا من مناطق غازو وكيدال ميناكا وتمبكتو. وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، هناك حاجة إلى 751,5 مليون دولار من أجل تقديم المساعدة إلى 5,7 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد. وحتى 19 أيار/مايو، قدمت الجهات المانحة تمويلا بقيمة 82,9 مليون دولار - أو 11 في المائة من الاحتياجات.

24 - وظلت المنظمات الإنسانية تواجه تحديات تتعلق بإمكانية الوصول تعزى أساسا إلى النزاع وأعمال الإجرام، حيث أبلغ عن أكبر عدد من الحوادث في مناطق سيغو وموبتي وغازو وميناكا وتمبكتو. وفي كانون الثاني/يناير 2023، اختطف أحد موظفي منظمة الصحة العالمية في ميناكا، ثم أطلق سراحه لاحقا. وظلت البعثة تؤمن القوافل والمواقع التي يبيت فيها العاملون في المجال الإنساني. وظلت البعثة تؤمن أيضا محاور الطرق لتسهيل الوصول إلى المدنيين.

سادسا - التحديات العملية وغيرها من التحديات

25 - أثرت سلسلة من المستجدات التي حدثت خلال العام الماضي، منها رحيل العديد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، إلى جانب القيود التي فرضت على استخدام الأصول الجوية لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والافتقار إلى ثلاث من أصل أربع من السرايا القتالية المصرية لحماية القوافل منذ تموز/يوليه 2022، تأثيرا كبيرا على قدرة البعثة على أداء المهام الموكلة إليها بفعالية وكذلك الحفاظ على وجودها على النحو المتوقع في جميع أنحاء البلاد. وسعى من البعثة إلى زيادة الموارد المحدودة بشكل متزايد إلى أقصى حد من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية، وضعت البعثة في أوائل عام 2023 ونفذت خطة متكاملة تنص على أن تولي البعثة الأولوية لما يلي: (أ) مهام إعادة الإمداد والدفاع عن القواعد؛ و (ب) دعم تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية من جانب العنصر المدني. وعقب الإعلان عن قرار الحكومة المصرية خفض التدريجي للكتيبة القتالية لحماية القوافل، بدأت البعثة إجراء تقييم لنموذج حماية القوافل. وأكدت حكومة تونس نشر طائرة إضافية من طراز C-130 في بامكو. وفي نيسان/أبريل، أجريت زيارة تقييمية واستشارية بهدف استبدال كتيبة المشاة الإيفوارية المزودة باليات خفيفة في القطاع الغربي وقوة الرد السريع الأردنية في القطاع الشرقي المنتهية ولايتها. ويجري نشر وحدة هليكوبتر مسلحة من باكستان، على أن يجري تسليم الشحنة بحلول نهاية أيار/مايو 2023.

26 - وظل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يشكل تهديدات خطيرة لأمن حفظة السلام ويعوق حركة البعثة. ومن 1 تموز/يوليه 2022 إلى 11 أيار/مايو 2023، أبلغ عن وقوع ما مجموعه 33 حادث انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع أسفرت عن مقتل 9 من حفظة السلام وإصابة 33 آخرين بجروح خطيرة، ويعدّ هذا انخفاضاً في عدد الحوادث مقارنة بالفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، حيث أدى وقوع 85 حادث انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع إلى مقتل 17 من حفظة السلام وإصابة 37 آخرين بجروح خطيرة. وفي حين تبين أن تحسّن التأهب لمكافحة هذه الهجمات من خلال المعدات والتدريب كان له أثر إيجابي في الحد من المخاطر التي يتعرض لها حفظة السلام، إلا أنه ينبغي النظر إلى هذه النتائج مقابل زيادة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك من خلال توسّع استخدامها في الأقاليم وزرعها على نحو أفضل وزيادة كمية العيوات المتفجرة فيها. وفي 2 أيار/مايو، أنشأت البعثة خلية للتخفيف من خطر تلك الأجهزة. والخلية، التي تجمع بين موظفين متخصصين من العنصرين المدني والنظامي، تدمج جميع عناصر التخطيط والعمليات واللوجستيات والاستخبارات والتدريب المتعلقة بالخطر المتغير في خلية في المقر وتدعمها شبكة من الموظفين في القطاعات لضمان توفّر خط مباشر لتقديم الدعم والتعليقات واستخلاص الدروس المستفادة.

27 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير طفرة في المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة ضد البعثة. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في 22 نيسان/أبريل ضد القوات المسلحة المالية في سيفاري، ساهمت ادعاءات وأخبار مزيفة بشأن دور البعثة في تصعيد خطاب معاد لها، شمل دعوات إلى العنف ضد موظفي البعثة ومبانيها، ظهرت بشكل رئيسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ونشرت البعثة بيانات بالوقائع على وسائل التواصل الاجتماعي، وكثفت تواصلها مع وسائل الإعلام، وأطلقت بثاً عبر تطبيقات التراسل لتصحيح البيانات الكاذبة. وفي 26 نيسان/أبريل، تواصلت البعثة مع منصة رئيسية من منصات التواصل الاجتماعي طالبة حذف شريط فيديو يحرض على العنف ضد البعثة. وحذفت المنصة الفيديو في اليوم نفسه. وأشركت البعثة على نطاق واسع الشركاء الماليين، الذين أدوا دوراً حاسماً في تبديد الادعاءات الكاذبة. وأعربت

السلطات المحلية في موبتي علنا عن دعمها لعمل البعثة وشددت على أهمية الشراكة بين البعثة والسلطات المالية. وكذلك شاركت السلطات الإقليمية ومجلس الشباب الإقليمي مع مجموعات شبابية، مشددة على أن الحكومة لن تتسامح مع أعمال العنف.

سابعا - بارامترات المشاركة الفعالة من جانب البعثة

ألف - التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي

28 - في 19 نيسان/أبريل، اجتمعت اللجنة الفنية المكلفة بمراقبة الجدول الزمني للعملية الانتقالية، المؤلفة من خبراء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبعثة، إضافة إلى نظرائهم في مالي، لتقييم التقدم المحرز في الأنشطة الـ 57 التي حددتها السلطات المالية والتي ستُنفَّذ بين تموز/يوليه 2022 وآذار/مارس 2024. وخلال الاجتماع، قُدِّر أنه جرى الاضطلاع بما عدده 38 نشاطا، أنجز 23 نشاطا منها بالكامل. أما الأنشطة الـ 15 الجارية، وقد شهد بعضها تأخيرات، فهي تتصل بالسجل الانتخابي (نشاطان)، والاستفتاء الدستوري (سبعة أنشطة)، والانتخابات المحلية (3 أنشطة)، وبتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية (نشاطان)، فضلا عن تفعيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات (نشاط واحد). وأفيد بأن ما مجموعه 19 نشاطا لا يزال قيد التنفيذ.

29 - تتمثل الأهداف المعلنة للقانون الانتخابي الجديد الصادر في تموز/يوليه 2022 والمعدل في شباط/فبراير 2023 في معالجة أوجه القصور في النظام الانتخابي، بما فيها تلك التي حددها المليون باعتبارها دوافع مهمة للأزمة التي أعقبت انتخابات عام 2020. وكما ذكر أعلاه، أنشئت الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات على الصعيد الوطني وكان تشغيلها في المناطق جاريا وقت إعداد هذا التقرير. وتتمثل أهداف القوانين الستة المتعلقة بالتنظيم الإقليمي والإداري (انظر S/2023/236)، التي أُقرَّت في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ودخلت حيز التنفيذ في 13 آذار/مارس 2023، في معالجة أوجه القصور الهيكلية في الحوكمة وفي توسيع رقعة الحوكمة المحلية الديمقراطية.

30 - وسيكون إجراء الاستفتاء الدستوري في 18 حزيران/يونيه محطة رئيسية في تنفيذ عملية الانتقال السياسي. وفي أعقاب الشواغل التي أعربت عنها الجهات المالية صاحبة المصلحة بشأن محتوى مشروع الدستور وعمليته، اتخذت السلطات الانتقالية عدة مبادرات لتعزيز استيعاب الجميع وبناء توافق في الآراء. وشمل ذلك إجراء مشاورات على الصعيد الوطني خلال مرحلة الصياغة وإنشاء لجنة مؤلفة من 72 عضوا كلفت بوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة

31 - على الرغم من الزخم المتجدد في الربع الثاني من عام 2022، لم تجتمع الأطراف في إطار آليات رصد الاتفاق منذ العام الماضي. وأعقب الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات، الذي عُقد في آب/أغسطس 2022، جلسة على المستوى الوزاري للجنة مراقبة الاتفاق عُقدت في أيلول/سبتمبر. ورُشِّحت 15 امرأة من الأطراف الموقعة للمشاركة في آليات رصد الاتفاق، مما رفع عدد النساء الإجمالي إلى 24 امرأة. وظهرت صعوبات جديدة في كانون الأول/ديسمبر 2022، بعد أن قررت الحركات الموقعة تعليق مشاركتها في آليات الرصد. ومن أجل تيسير التوصل إلى حل الخلافات، أشرك فريق الوساطة الدولية

الأطراف الموقعة على نطاق واسع وبذل مساعيها الحميدة من خلال سلسلة من المشاورات عُقدت في الجزائر العاصمة وبامكو وكيدال. وشملت تلك الجهود أيضا اتصالات ثنائية اضطلع بها ممثلي الخاص. وتهدف المقترحات التي صاغتها البعثة وصدق عليها فريق الوساطة الدولية، والتي كانت قيد نظر الأطراف وقت إعداد هذه التقرير، إلى تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف أعمال آليات الرصد وإحراز تقدم حاسم في تنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام.

32 - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشاريع القوانين الستة المتعلقة بإعادة التنظيم الإداري والإقليمي المذكورة أعلاه متوائمة إلى حد كبير مع أحكام اتفاق السلام التي تدعو إلى إنشاء هيكل مؤسسي جديد لتمكين سكان الشمال من إدارة أنفسهم من خلال ممثليهم المنتخبين في المجالس الإقليمية والمحلية وزيادة تمثيلهم في المؤسسات الوطنية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المراقب المستقل أصدر في آذار/مارس دراسة مقارنة، بتكليف من فريق الوساطة الدولية، تبين أوجه التداخل بين مشروع الدستور واتفاق السلام. وتبين الدراسة أن مشروع الدستور يحتفظ بروح الاتفاق ويتضمن عدة جوانب منه، منها إنشاء مجلس الشيوخ بوصفه المجلس الأعلى للبرلمان، وإقرار دور آليات العدالة التقليدية مثل القضاة الشرعيين، فضلا عن الاعتراف باللغات الوطنية المالية بوصفها لغات رسمية للبلد. وإذا ما اعتمد الدستور الجديد، فإنه سيؤدي إلى تنفيذ بعض أحكام الاتفاق.

جيم - حرية تنقل أفراد البعثة، بما في ذلك أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ذات الأهمية البالغة لسلامة وأمن حفظة السلام

33 - ظلت البعثة تخضع لقيود على التنقل على الأرض وفي الجو على حد سواء. وفي الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و 11 أيار/مايو 2023، طلبت البعثة 565 إذنًا بالطيران، رُفض منها 167 إذنًا (29,5 في المائة). ومن بين الطلبات التي لم يؤذن بها، كان الغرض من 47 طلعة جوية دعم العمليات اللوجستية للبعثة، والغرض من 120 طلعة جوية أخرى تنفيذ مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لتعزيز الإلمام بالحالة وأمن حفظة السلام. وظلت القيود متفاوتة عبر القطاعات. ولم يؤذن بما مجموعه 160 رحلة جوية في شمال مالي (105 رحلات في القطاع الشرقي، منها 5 رحلات للركاب ولإعادة التموين بين غاو وميناكا؛ و 46 رحلة في القطاع الشمالي و 9 رحلات في القطاع الغربي) وما مجموعه سبعة رحلات إلى الوسط. وبغية تأمين سلامة القوافل والمعسكرات، استخدمت البعثة أصولًا جوية أخرى، مثل طائرات الهليكوبتر المتخصصة المجهزة لإنجاز مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والطائرات ثابتة جناحين المخصصة المجهزة لإنجاز مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع على طول طرق إعادة الإمداد، ولا سيما على محور غاو - كيدال - تساليت ومحور موبتي - تمبكتو، وكذلك فوق معسكرات البعثة في تساليت وكيدال وتمبكتو وبير وغوندام، نهارا وليلا. وجرت الموافقة على جميع رحلات إجلاء المصابين ورحلات الإجلاء الطبي المطلوبة دون تأخير.

34 - وسجلت البعثة أيضا قيودين على التحركات البرية. ففي 21 نيسان/أبريل، وعلى الرغم من أن المعلومات المتعلقة بالتحركات كانت بحوزة النظراء الوطنيين، مُنعت إحدى دوريات البعثة من الوصول إلى قرية نتومي كونو، الواقعة على بعد 40 كيلومترا من سيفاري، من دون تلقي تفاصيل إضافية من القوات المسلحة المالية. وبالمثل، في 2 أيار/مايو، أوقفت دورية أخرى عند نقطة تفتيش القوات المسلحة المالية في قرية تي، الواقعة على بعد 9 كيلومترات شمال سيفاري. وفي وسط مالي، لم تتمكن البعثة، منذ نيسان/أبريل،

من الوصول إلى بلدي جينيه وسفارا للقيام بدوريات لحماية المدنيين، بسبب العمليات العسكرية التي تتفّذها القوات المسلحة المالية. وللسبب نفسه، لا تزال البعثة في غاو محرومة من الوصول إلى المناطق الجنوبية من أنسونغو وتيسيت.

35 - وعلى الرغم من أن البعثة استطاعت ممارسة حقها في استيراد السلع لاستخدامها الخاص دون قيود أو عوائق أو ضرائب أو رسوم، فقد فرضت السلطات المالية تدابير إضافية لتخليص الإمدادات الطبية، ولا سيما الأدوية. واستلزم ذلك تنسيقاً إضافياً بين البعثة ووزارة الصحة ووزارة الخارجية من أجل عبور أفرقة الإجلاء الطبي المدنية والعسكرية التابعة للبعثة. ولا توجد عوائق تعترض حرية دخول أفراد البعثة ومغادرتهم. وألقي القبض على أحد الموظفين واحتجز لمدة يومين بتهمة القيام بأنشطة إرهابية عندما خرق القيود المفروضة مؤقتاً على التنقل. وخلال الإجراءات القانونية التي تلت ذلك، أسقط المدعي العام التهم، وأطلق سراح الموظف.

دال - القدرة على تنفيذ كامل ولاية مجلس الأمن، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بحقوق الإنسان

36 - منذ كانون الثاني/يناير، قدّمت البعثة خمسة طلبات رسمية إلى السلطات المالية للقيام ببعثات لتقصي الحقائق في الموقع في مجال حقوق الإنسان، رفضت أربعة منها. بيد أنه جرى الاضطلاع بـ 43 نشاطاً و/أو بعثة لتقصي الحقائق عن بعد في الفترة نفسها، بما في ذلك في باماكو وغانو وموبتي وسيغو.

37 - واستمر التعاون بين الحكومة والبعثة بشأن عدد من المبادرات الهامة، منها ما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان وإلى قوات الدفاع والأمن المالية.

ثامنا - التطورات الإقليمية

38 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت العلاقات بين مالي والبلدان المجاورة تحسناً كبيراً. ففي آذار/مارس، اجتمعت اللجنة الفنية المشتركة الرابعة لمالي وكوت ديفوار في باماكو، من 22 إلى 24 آذار/مارس، لمناقشة التعاون الثنائي والتدابير اللازمة لمنع تكرار التوترات الدبلوماسية بين البلدين.

39 - وقد جرى تعزيز التعاون الأمني الثنائي والشراكات عبر الحدود لمكافحة الإرهاب. وفي 9 آذار/مارس، استقبل الرئيس الانتقالي، العقيد أسيمي غويتا، رئيس أركان القوات المسلحة النيجرية لمناقشة التعاون الأمني. وبعد هذه الزيارة بفترة وجيزة، نفّذت النيجر عملية عسكرية في المنطقة الحدودية مع مالي في أواخر آذار/مارس. وبالمثل، عقدت بوركينا فاسو ومالي عدة اجتماعات رفيعة المستوى منذ شباط/فبراير 2023، مما أدى إلى زيادة التعاون الأمني، بما في ذلك إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق لمكافحة انعدام الأمن على طول المناطق الحدودية.

تاسعا - المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة

40 - منذ صدور تقرير الاستعراض الداخلي وموقف حكومة مالي الانتقالية المرفق به (S/2023/36)، أكدت السلطات المالية مجدداً أن أيّاً من الخيارات المقترحة لا يلبي توقعات الشعب المالي وأولوياته. وفي

وقت كتابة هذا التقرير، أشارت السلطات إلى أنها لا تزال تجري مشاورات داخلية لتحديد موقفها في سياق تجديد ولاية البعثة.

41 - واستشير الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدول الأعضاء المعنية وأعربت جميعها عن دعمها للبعثة ولاستمرار وجودها في مالي، فضلا عن دعمها لعملية الانتقال واتفاق السلام. وشددت على أهمية استقرار مالي للمنطقة بأسرها. ولم يعرب أي منها عن تفضيله للخيار 3، ورأت أن الوقت غير مناسب لتحويل البعثة إلى بعثة سياسية خاصة. وشدد معظمها على أن انسحاب البعثة سيضر كثيرا بمالي وبالأمن الإقليمي. وقد دعت عدة بلدان في المنطقة إلى تعزيز ولاية البعثة ووجودها، مدفوعة بقلق عميق من توسع الجماعات المتطرفة التي يُنظر إليها على أنها تهديد وجودي ومن توسع رقعة عدم الاستقرار، واختار بعضها الخيار 1، الذي يدعو إلى زيادة القوام الأقصى للقوات من أجل منح البعثة القدرة الكاملة على تنفيذ ولايتها الحالية في جميع مناطق انتشارها. وأعرب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عن مخاوف مماثلة وعن تفضيلها للخيار 1 إذا ما وافقت مالي على ذلك. وإذا لم توافق، فإنها ترى أنه ينبغي النظر في الخيار 2 - مع إدخال تعديلات على الولاية لجعلها أمتن. وشددت معظم بلدان المنطقة التي تساهم أيضا بأفراد نظاميين على أهمية مواصلة دعم عملية الانتقال السياسي واتفاق السلام، مع التأكيد على ضرورة الاستماع إلى أصوات المالبين. وأشارت بعض البلدان، منها بلدان من المنطقة، إلى المخاطر المرتبطة بالخيار 2 (ب) الذي يمكن أن ينظر إليه على أنه "تخلٍ" عن مالي إذا ما انسحبت البعثة من وسط مالي. وأشار العديد من الدول الأعضاء إلى أنها تعتبر الخيار 2 (أ) هو الأكثر واقعية، واقترحت إعادة تركيز ولاية البعثة على المرحلة الانتقالية واتفاق السلام، مع التشديد على التوازن الذي يتعين الحفاظ عليه بين مهام يمكن للبعثة أن تنجزها بشكل معقول في السياق الحالي وعدم توفّر موارد إضافية. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن استعراض الولاية سيكون مفيدا، بينما ذكرت دول أخرى أن الولاية في شكلها الحالي ما برحت وافية بالغرض. وتتنظر العديد من الدول الأعضاء أكثر فأكثر إلى البارامترات الأربعة على أنها إطار مناسب يمكن من خلاله قياس التقدم الملموس في الحالة في مالي بعد حزيران/يونيه 2023.

عاشرا - الآثار المترتبة على خيارات إعادة تشكيل البعثة

42 - ترد أدناه تفاصيل الخيارات المتعلقة بتشكيل البعثة، على النحو المبين في التقرير عن الاستعراض الداخلي للبعثة (S/2023/36)، استنادا إلى نتائج الدراسة المشتركة التي أُجريت للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة أُجريت في نيسان/أبريل.

43 - ويهدف التعويض عن انسحاب العديد من البلدان المساهمة بقوات وكفالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للبعثة، أدخلت البعثة تعديلات فورية على قواتها على النحو التالي: (أ) أنشأت ثلاث سرايا قتالية لحماية القوافل قائمة بذاتها (دُعيت بالفعل واحدة من البلدان المساهمة بقوات إلى نشر قواتها)؛ (ب) أعادت تخصيص حيز قيادة لفرقة العمل المتنقلة من أجل تعزيز قدرات الحماية الشاملة للقوة وضمان وجود قوة رد سريع لدى جميع القطاعات كقوة احتياطية قطاعية (موجودة بالفعل في ثلاثة من القطاعات الأربعة)؛ (ج) أعادت ندب ضباط الأركان العسكريين من فرقة العمل المتنقلة إلى خلية التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في ميناكا وإلى مثيلاتها من الخلايا الحيوية الأخرى مثل خلية العمليات الإعلامية وخليّة الاتصالات الاستراتيجية. وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، ستعيد البعثة نشر وحدة شرطة مشكلة واحدة

في أنسونغو وستنشر وحدة الشرطة المشكلة المنشأة حديثاً في ميناكا بدلا من كيدال، حيث كان من المفترض في البداية أن تحل محل الوحدة التي سحبها بنن. وفي حين ستتخذ جميع الإجراءات المتعلقة بالأفراد الموجودين بالفعل في مسرح العمليات بحلول نهاية 2023، من المرجح أن يستمر إنشاء وحدات إضافية ونشرها في 2024.

الخيار 1: القدرة الكاملة على تنفيذ ولاية البعثة بكاملها في جميع مناطق انتشارها

44 - يسمح الخيار 1 وخياره الفرعيان (أ) و (ب) بزيادة عدد الأفراد النظاميين بما يتيح للبعثة استعادة قدراتها على التنقل والمناورة والاستجابة، حيث أنه سيحرر وحدات المشاة التي توفر حاليا الأمن ومراقبة القوافل للمضي قدما في تنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة.

الخيار 1 (أ): زيادة عدد الأفراد العسكريين بمقدار 3 600 فرد وأفراد الشرطة بمقدار 360 فردا

45 - يزود هذا الخيار البعثة بالوسائل اللازمة لدعم تحسين الوضع السياسي والأمني في شمال مالي ووسطها والنهوض في الوقت نفسه بالأوليتين الاستراتيجيتين للبعثة. وفي الشمال، ستحافظ البعثة على الحيز المتاح لتنفيذ اتفاق السلام بالدفاع عن المراكز السكانية من العمليات التي تقودها الجماعات المتطرفة وتحافظ على وقف إطلاق النار؛ وستدعم عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها والإدارة المدنية في شمال مالي، وتنفيذ المشاريع الإنمائية المتوخاة في اتفاق السلام عقب استئناف الأطراف الموقعة تنفيذه. وفي وسط مالي، ستتاح للبعثة الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها في مجال حماية المدنيين. ومن شأن تعزيز عنصر الشرطة بما عدده 360 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشغلة، عوضا عن 80 فردا من أفراد الشرطة على النحو المتوخى بداية في التقرير عن الاستعراض الداخلي للبعثة (S/2023/36)، أن يسمح بتسيير دوريات مشتركة مع قوات الأمن المالية في المراكز الحضرية الرئيسية في شمال مالي ووسطها وضمان أمن مواقع النازحين داخليا. ويمكن للبعثة أن تمنع عودة الجماعات المتطرفة إلى المناطق المحررة مؤخرا من خلال توفير مظلة أمنية لاستعادة الخدمات الأساسية وتحقيق عوائد السلام في إطار استراتيجية حكومة مالي لتحقيق الاستقرار، على النحو الذي دعت إليه الحكومة الانتقالية في مرفق التقرير المذكور آنفا.

46 - وقد يستغرق توفير أفراد وحدات الشرطة المشغلة الإضافيين ما يصل إلى سنة واحدة، في حين سيستغرق توفير القوات العسكرية الإضافية ما يصل إلى سنتين. وتستند تلك التقديرات إلى سيناريوهات وسطية، بافتراض الحصول على دعم الحكومة، بما في ذلك تخصيص الأراضي للبنية التحتية الجديدة، والتعهدات من البلدان المساهمة بقوات التي تلي الاحتياجات الواردة في بيان احتياجات الوحدات الخاص بالبعثة.

الخيار 1 (ب): زيادة عدد الأفراد النظاميين بنحو 2 000 فردا، منهم 360 فردا من أفراد الشرطة

47 - من شأن هذا الخيار أيضا أن يحسن القدرة العامة للبعثة على تنفيذ ولايتها؛ ولكن إذا ما تدهورت الحالة الأمنية، لن تتمكن البعثة من المساهمة في تهيئة بيئة آمنة والنهوض بأوليتها الاستراتيجيتين في آن واحد. وفي مثل هذا السياق، ستضطر البعثة إلى إيلاء الأولوية للمهام الأمنية على حساب العمليات المتكاملة بين العنصرين المدني والنظامي، مما سيؤثر سلبا على الدعم العام الذي تقدمه البعثة لعملية السلام، وعلى دعمها لاستعادة سلطة الدولة وحماية المدنيين في وسط مالي.

48 - وستتمكن البعثة من تقديم دعم لوجستي إضافي إلى قوات الدفاع والأمن المالية، ولكنها ستقتصر إلى القوام العسكري والشرطي للإشراف على تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة المتطرفة. وستكون الجداول الزمنية لتكوين القوات والشرطة مماثلة لتلك المذكورة في الخيار 1 (أ). وباستثناء تشييد معسكر جديد في بوريم، ستقتصر أعمال البنى التحتية على توسيع المعسكرات القائمة.

الخيار 2: مواصلة التركيز على الأولويات الاستراتيجية مع قوام موحد

49 - في حدود الحد الأقصى الحالي للموارد والقوات، ستكون هناك حاجة إلى إعادة تشكيل البعثة على نحو يتيح استخدام الأفراد النظاميين بكفاءة، وكذلك دعماً للأنشطة التي يقودها المدنيون.

الخيار 2 (أ): إعادة التشكيل لدعم الأولويات الحالية الصادر بها تكليف

50 - بالنظر إلى تقلب السياق الحالي وحساسيته، فإن أي تسليم للقواعد ينبغي أن يتوقف على إحراز تقدم في عملية السلام. ومن شأن استمرار وجود البعثة في وسط البلد أن يسمح لها بدعم السلطات المالية في تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق الاستقرار فضلاً عن دعم الجهود التي تقودها مالي لتأمين العملية الانتخابية. وستتطلع البعثة، رهنا بتعاون السلطات المالية، ببعثات لنقصي الحقائق وتواصل مساهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب في نواحي البلد التي أبلغ فيها عن أكبر عدد من الادعاءات بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على مدى السنوات الماضية. وسيظل وجود البعثة يوفر مظلة أمنية للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تحمي جهودها الرامية إلى مساعدة النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة والعائدين.

51 - وكما هو الحال الآن، قد يُقدّم بعض الدعم اللوجستي إلى قوات الدفاع والأمن المالية ولكنه لن يرقى إلى مستوى توقعات الحكومة الانتقالية المالية كما وردت في ورقتها المرفقة بالتقرير عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (S/2023/36).

الخيار 2 (ب): إعادة التشكيل في حدود الحد الأقصى الحالي للقوات، مع التركيز أساساً على دعم اتفاق السلام

52 - ستركز البعثة جهودها على ضمان وقف إطلاق النار ومرافقة الأطراف الموقعة في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك استعادة الخدمات الأساسية وتوفير الأمن وعوائد السلام. وبالتعاون الوثيق مع السلطات المالية، ستسعى البعثة جاهدة لحماية المراكز الحضرية الرئيسية من تهديدات المتطرفين والمساهمة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية.

53 - وسيلزم نقل المهام الموكلة إلى البعثة في وسط مالي، بما يشمل الدعم المقدم لاستراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار في هذه المناطق، إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وتشمل هذه المهام تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة؛ وبذل الجهود لضمان المساءلة؛ وحماية المدنيين، بسبل منها الحوار والتواصل وتهيئة بيئة حمائية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والاستمرار بالاضطلاع بتلك المسؤوليات الفنية كاملة متوقف على توليد موارد إضافية لفريق الأمم المتحدة القطري وزيادة وجوده الميداني. وسيستمر تقديم المساعدة الانتخابية التقنية واللوجستية من خلال هيئة إدارة الانتخابات ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية. ومع ذلك، لن تساهم البعثة في تأمين الانتخابات التشريعية والرئاسية في وسط مالي، وهي المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلاد.

54 - وستنتهي البعثة تسيير الدوريات على طول المحاور الرئيسية وتأمين البنية التحتية الرئيسية في وسط مالي. وسيتعين على قوات الدفاع والأمن المالية أن تتولى هذه المهام لمنع وقوع المناطق الحدودية مع بوركينا فاسو تحت سيطرة الجماعات المتطرفة، وبالتالي تقسيم البلاد، وتعرض تحركات المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وتحركات البعثة للخطر على طول الطرق الحيوية بين جنوب مالي وشمالها. ولا يمكن استبعاد وقوع هجمات جديدة ضد المدنيين، بما في ذلك في أوغوساغو.

55 - وسيقتصر الدعم الذي تقدمه البعثة إلى قوات الدفاع والأمن المالية على دعم تشغيل الوحدات المعاد تشكيلها في الشمال. وسيستغرق التنفيذ الكامل لهذا الخيار عدة أشهر، لأنه يستدعي نقل الأفراد إلى مراكز عملهم الجديدة في ظروف صعبة، تفاقمها محدودية توافر السرايا القتالية لحماية القوافل وضرورة تكييف البنى التحتية القائمة لتلبية الاحتياجات الجديدة، والأعمال الضرورية المرتبطة بإغلاق المواقع التي أُخليت.

الخيار 3: سحب الوحدات النظامية والتحول إلى بعثة سياسية خاصة

56 - في غياب العناصر النظامية، لن تتمكن البعثة من الإبقاء على وجود مدني خارج باماكو. وستقتصر قدرتها على دعم الحوار السياسي وعمليات المصالحة، وبناء القدرات على الحوكمة الرشيدة، ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، ضمن باماكو، وقد يحدث تراجع في بعض المكاسب التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بدعم بسلطة الدولة. ولا يزال من الممكن تقديم المساعدة الانتخابية التقنية إلى الوزارات المعنية في باماكو. ولن تتمكن البعثة السياسية الخاصة من المساهمة في تهيئة الظروف لإيصال المساعدة الإنسانية بأمان. ولن تقدم أي نوع من الدعم اللوجستي أو العملي لقوات الدفاع والأمن المالية.

حادي عشر - الجوانب المالية

57 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 288/76، مبلغاً قدره 1 245,0 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وفي 17 أيار/مايو 2023، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قيمته 292,0 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 764,7 مليون دولار. وسُددت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

58 - قُدم هذا التقرير بعد زهاء ستة أشهر من الاستعراض الاستراتيجي الداخلي للبعثة الذي قدم تقييماً شاملاً للوضع، مقراً بالتحديات الكبيرة التي لا تزال تعترض مالي بعد قرابة عشر سنوات من المشاركة الدولية لمساعدة البلد على إنهاء انعدام الأمن وتحقيق الاستقرار الدائم. وفي هذا السياق، يقدم التقرير ثلاثة خيارات بشأن مستقبل البعثة، ويؤكد كذلك استمرار أهمية الهدف العام لوجود الأمم المتحدة في مالي، على النحو الذي صيغ في عام 2013، ويعيد تأكيد صلاحية الأولويتين الاستراتيجيتين التي حددهما مجلس الأمن، من حيث صلتها بتنفيذ اتفاق السلام، وهما دعم عملية الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى. ولم تشك أي من المستجدات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في هذا الاستنتاج.

59 - وعلى النحو الذي أكدته في كانون الثاني/يناير، فإن الوضع الراهن ليس خيارا ولا يمكن أن يكون خيارا. فهو لا يمكن أن يكون خيارا للشعب المالي، الذي لا يزال يتحمل وطأة أعمال العنف التي لا توصف، ولا يزال توقيه القوي إلى مستقبل أفضل غير متحقق، ولا يمكن أن يكون خيارا للمجتمع الدولي، الذي استثمر بكثافة في تحقيق الاستقرار في البلد منذ عام 2013. وعلى هذه الخلفية، سعى الاستعراض إلى تحديد البارامترات التي يمكن بموجبها أن تتفد البعثة ولايتها بفعالية أكبر لصالح مالي وشعبها بالاستناد إلى وجود شراكة قوية بين الأمم المتحدة والبلد المضيف.

60 - وخلال الأشهر الماضية، شهدت الحالة في مالي، من منظور تلك البارامترات، تطورات متفاوتة. وفي حين أن هناك مجالات باقية ومثيرة للقلق الشديد، فقد حدثت أيضا بعض التطورات المشجعة. وينبغي ألا يُدخر أي جهد لمعالجة الأولى وتوطيد الثانية.

61 - وقد كان الإعلان مؤخرا عن الموعد الجديد للاستفتاء الدستوري خطوة إيجابية. فإلى جانب إعادة تأكيد السلطات عزمها على إنهاء المرحلة الانتقالية بنجاح في آذار/مارس 2024، فقد ضخت زخما إضافيا في العملية الانتقالية، مستفيدة من الخطوات المتخذة منذ حزيران/يونيه 2022 تمهيدا لاستعادة النظام الدستوري في الوقت المناسب. وكذلك ستقدم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، اللذان قدما الدعم لهذه العملية، الدعم لإجراء الاستفتاء والانتخابات التي ستعقبه. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة ضمان إجراء هذه الانتخابات في ظروف تسمح بالتعبير الحر عن إرادة الشعب المالي. ومن الضروري، قبل كل شيء، أن تولي جميع الجهات السياسية صاحبة المصلحة الأولوية لعودة مالي إلى النظام الدستوري، بغض النظر عن موقفها من القضايا المطروحة. ومن الضروري بالقدر نفسه أن تواصل المنطقة، التي ستتضرر من عدم الاستقرار في مالي، الاضطلاع بدورها في توجيه عملية الانتقال السياسي نحو خاتمة سلمية. وأتطلع إلى تولي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورا قياديا، إلى جانب الأمم المتحدة، وإلى تكثيف الجهود، من أجل الإسهام في تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات من بعده.

62 - وثمة عملية لا تقل أهمية بالنسبة لمستقبل مالي تتعلق بتنفيذ اتفاق السلام. ويساورني القلق من استمرار شلل آليات الرصد، مما يحرم الأطراف من السبل الرسمية للحوار فيما بينها ومن الحوار مع شركائها الدوليين. وأرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الوساطة الدولية، بقيادة الجزائر. فالمقترحات التي قدمها منذ أوائل نيسان/أبريل توفر أساسا سليما لاستئناف العمل الحيوي لآليات رصد الاتفاق. وأحث الأطراف على الاستجابة لها بجدية وبروح التوافق التي تستدعيها بشدة الحالة الأليمة السائدة على أرض الواقع. وأنهو بالزيارة التي قام بها وزير المصالحة المالي إلى كيدال وبالمناقشات التي أجراها مع ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية وممثلي ائتلاف الجماعات المسلحة، وأتطلع إلى متابعة فعلية بهذا الشأن.

63 - وقد مثل إطلاق استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي في منتصف آذار/مارس لحظة هامة في الجهود الرامية إلى تعزيز نهج شامل بقيادة سياسية من أجل التصدي للتحديات المحددة التي تواجه ذلك الجزء من البلد. والآن يبدأ الجزء الأصعب، المتمثل في ترجمة الوثيقة إلى عمل ملموس، وأنا أشجع السلطات مرة أخرى على استخدام ما تبقى من الفترة الانتقالية لإرساء الأساس اللازم في هذا الصدد.

64 - وظلت مسألة حرية التنقل تشكل تحديا واجهته البعثة مع الحكومة الانتقالية في سياق تنفيذ ولايتها. ومع ذلك، فإن حل هذه المسألة، وبشكل أعم، بناء شراكة مستقرة يمكن التنبؤ بها تستند إلى تخطيط مشترك

وتتسيق أوثق في الميدان، لا يزال أمرا أساسيا لكفالة الفعالية الشاملة للدعم الذي تقدمه البعثة ولقدرتها على تلبية توقعات الشعب المالي بالتمتع بمزيد من الأمن. وقد انتهت الفترة المشمولة بالتقرير دون تقديم إحراز التقدم المتوقع. وستواصل البعثة إشراك شركائها الماليين بهدف مواجهة هذه التحديات وضمان استخدام أكثر فعالية لمواردها وقدراتها دعما لجهود تحقيق الاستقرار التي تقودها الحكومة المالية.

65 - وألاحظ بقلق عميق الاستنتاجات التي توصل إليها التحقيق الذي أجرته مفوضية حقوق الإنسان بشأن حادثة مورا. وأدعو السلطات المالية إلى متابعة التوصيات الواردة في التقرير على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان إجراء تحقيق موثوق وشفاف في وقت مبكر لمحاسبة الجناة. فاحترام حقوق الإنسان ليس التزاما أخلاقيا وقانونيا فحسب، بل هو أيضا ضرورة عملياتية لنجاح عمليات مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، وامتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ستواصل البعثة دعمها لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية، مستفيدة من المبادرات المشتركة العديدة التي أطلقت بالفعل في هذا الصدد. وكذلك أحث السلطات المالية على مزيد من التعاون فيما يتصل بتسهيل الوصول من أجل إجراء التحقيقات في مجال حقوق الإنسان في الموقع، والتحقيقات التي يتمثل هدفها الوحيد في تقديم المزيد من الدعم للسلطات المالية في السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين.

66 - ولا زلت أشعر بقلق بالغ من تدهور الحالة الإنسانية، ومن المستويات المقلقة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وعمليات النزوح الجديدة في بعض المناطق، والصعوبات المستمرة التي تعترض الوصول بسبب انعدام الأمن. وأشيد بالجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لنجاحها في إيصال المساعدات إلى أكثر من 2,9 مليون شخص في 2022. ومع ذلك، لا يزال التمويل يشكل عقبة كأداء، وأدعو الجهات المانحة إلى المساهمة بسخاء أكبر في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023.

67 - وفي حين تفاوت التقدم المحرز في استيفاء البارامترات المبينة في الاستعراض الداخلي، فقد واصلت البعثة مع ذلك الاضطلاع بدور حيوي على الصعيدين السياسي والعملياتي. ومع دخول مالي فترة حاسمة تؤدي إلى العودة إلى الحكم الدستوري، لا يزال استمرار وجود البعثة لا يقدر بثمن. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى الدعم الدولي من أجل إبقاء عملية السلام في مسارها، والمساعدة في تلبية احتياجات الحماية الهائلة في الميدان، وتيسير بسط سلطة الدولة. وفي الوقت الذي يتصارع فيه شعب مالي ومنطقة الساحل بشكل عام مع تحديات أمنية وإنسانية هائلة وتحديات كبيرة في مجال الحوكمة، توفر الأمم المتحدة إطارا حيويًا للحفاظ على التضامن الدولي، مع التنبّه إلى أن فعالية الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية تعتمد بشكل كبير على مدى التعاون الذي تقدمه السلطات المالية للبعثة وعلى مستوى التزام جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بالعمليات السياسية التي كُلفت البعثة بدعمها.

68 - وبالنظر إلى السياق السياسي للمرحلة الانتقالية، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة عام واحد، بقوامها الحالي المأذون به البالغ 13 289 فردا من العسكريين و 1 920 فردا من أفراد الشرطة، على النحو المفصل في الفقرات من 73 إلى 75 من التقرير عن الاستعراض الداخلي (S/2023/36). وأعترفت استخدام سلطتي لإعادة تشكيل البعثة ونشر القدرات المدنية والنظامية حيث تشتد الحاجة إليها، استنادا إلى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام وعملية الانتقال السياسي. وبالنظر إلى مستويات القوات الحالية والجدول الزمني لإعادة تشكيل العنصر النظامي، يمكن للمجلس النظر في تبسيط مهام البعثة لتتخصص في مجموعة محدودة من الأولويات بهدف تحسين فعاليتها عموما حتى نهاية عملية الانتقال

السياسي في آذار/مارس 2024. وعلى افتراض تجديد ولاية البعثة، يمكن للمجلس أيضا أن يعيد تقييم الحالة في أي وقت خلال فترة الولاية.

- 69 - ولا تعتمد قدرة البعثة على تحقيق ولايتها على مستوى التعاون الذي تتلقاه من السلطات المالية والنقد المحرز في العمليات السياسية فحسب، بل كذلك على مدى الدعم الذي تتلقاه من الدول الأعضاء. وما زلت أشعر بامتنان عميق للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التزامها وعلى التضحيات الهائلة التي قدمتها. ويشجعني التقدم المحرز في توفير أفراد نظاميين من بلدان جديدة عوضا عن البلدان التي أنهت أو على وشك إنهاء انتشارها، وكذلك في تعبئة قدرات إضافية. وسيستمر بذل هذه الجهود. وللدعم السياسي الذي يقدمه مجلس الأمن، الذي تكتسي وحدته أهمية قصوى للمضي قدما، القدر نفسه من الأهمية.
- 70 - وأحيي أفراد البعثة، المدنيين والعسكريين، وأحيي كذلك قيادة البعثة على ثباتهم والتزامهم. وأعرب عن بالغ تقديري للتعاون الوثيق بين البعثة والشركاء الآخرين المتعددي الأطراف، وأرحب بالإسهامات القيمة التي قدمتها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

المرفق الأول

القوام العسكري وقوام الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في مالي 23 أيار/مايو 2023

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة		
	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور
أرمينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	1	-	1	-	-	-	-	-	-
النمسا	2	-	2	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	1 378	68	1 310	2	-	2	280	65	217
بلجيكا	6	-	6	-	-	-	-	-	-
بنن	261	25	236	17	1	16	0	-	0
بوتان	5	-	5	-	-	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوركينافاسو	661	26	635	37	16	21	140	8	132
بوروندي	1	-	1	-	-	-	-	-	-
كمبوديا	268	34	234	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	2	1	1	4	0	4	-	-	-
كندا	5	1	4	4	1	3	-	-	-
تشاد	1 424	30	1 394	06	-	06	-	-	06
الصين	406	18	388	-	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	667	25	642	12	04	08	-	-	-
تشيكيا	5	2	3	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	2	-	2	-	-	-	-	-	-
مصر	929	26	903	19	1	18	160	14	146
السلفادور	112	10	102	-	-	-	-	-	-
إستونيا	1	-	1	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فنلندا	4	-	4	1	1	0	-	-	0
فرنسا	24	-	24	10	02	08	-	-	-
غامبيا	8	1	7	06	01	05	-	-	-
ألمانيا	664	52	612	-	-	-	-	-	-
غانا	142	16	126	2	-	2	-	-	-
غواتيمالا	2	-	2	-	-	-	-	-	-

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
غينيا	615	53	668	03	04	07	-	-	-	03	04	07
إندونيسيا	9	-	9	04	04	08	-	-	-	04	04	08
إيران (جمهورية - الإسلامية)	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	2	-	2	3	-	3	-	-	-	3	-	3
الأردن	335	-	335	18	03	21	-	-	-	18	03	21
كينيا	7	1	8	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لاتفيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	150	15	165	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليتوانيا	39	6	45	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لكسمبرغ	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	7	-	7	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكسيك	8	1	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نيبال	164	17	181	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا (مملكة -)	4	-	4	02	-	02	-	-	-	02	-	02
النيجر	862	9	871	17	12	29	-	-	-	17	12	29
نيجيريا	62	15	77	-	02	02	137	31	106	106	33	139
النرويج	3	-	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-
باكستان	219	13	232	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرتغال	2	-	2	2	-	2	-	-	-	2	-	2
رومانيا	4	-	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنغال	928	31	959	17	06	23	263	52	315	280	58	338
سيراليون	17	4	21	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إسبانيا	1	-	1	4	1	5	-	-	-	4	1	5
سري لانكا	239	-	239	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السويد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سويسرا	5	-	5	1	-	1	-	-	-	1	-	1
توغو	672	63	735	14	12	26	253	26	279	267	38	305
تونس	81	7	88	12	5	17	-	-	-	12	5	17
تركيا	-	-	-	10	1	11	-	-	-	10	1	11
أوكرانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

عنصر الشرطة									العنصر العسكري				
مجموع أفراد الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			فرادى ضباط الشرطة			الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			البلد	
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور		
المملكة المتحدة													
لبريطانيا العظمى													
-	-	-	-	-	-	-	-	-	9	1	8	وأيرلندا الشمالية	
الولايات المتحدة													
-	-	-	-	-	-	-	-	-	9	2	7	الأمريكية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	زامبيا	
1 588	273	1 315	1 311	196	1 115	277	77	200	11 676	574	11 102	المجاميع	

